دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي : الواقع والطوح
المصدر:	المجلة المصرية للقانون الدولي
الناشر:	الجمعية المصرية للقانون الدولي
المؤلف الرئيسي:	الشيباني، ياسين
المجلد/العدد:	مج 55
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
الصفحات:	101 - 137
رقم MD:	359575
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	التعاون الدولي، الأمن القومي العربي، الأمن الإقليمي، العالم العربي، التعاون الأمني، الحدود السياسية، التعايش السلمي، الصراع العربي الإسرائيلي، الغزو العراقي للكويت، الوعي القومي، حماية الأمن القومي العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/359575

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومى العربى .. الواقع والطموح

د. ياسين الشيبانى
جامعة صنعاء – اليمن

مقدمـــــــة

١- فى مفهوم الأمن القومى عموماً :

ينبغى التسليم من البداية بأن أى بحث لمفهوم الأمن القومى هو أمر مثير للجدل بطبيعته ، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها : أن المفهوم يتعلق بقضايا هامة وحساسة تمس جوهر وجود الدولة وقيمها ، كما أن مسألة الأمن القومى مسألة بالغة التعقيد إذ غالباً ما يكون أمن دولة ما هو - فى نفس الوقت - عدم أمن دولة أخرى وهو ما يخلق العديد من التناقضات بين الأمن القومى والأمن الدولى .

وبالرغم من تعدد المفاهيم ، فهناك شبه إجماع بين الدارسين على أن قدرة الدولة على حماية وجودها وكيانها وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية تشكل العنصر الأساسى فى أى تعريف للأمن القومى . وعلى هذا الأساس ، يمكن القول بأن الأمن القومى يكون متوافراً فى الحالة التى تشعر من خلالها الدولة بأنها بعيدة عن أى خطر يهدد وجودها أو قيمها الأساسية أو يؤثر على كيانها واستقلالها ، سواء كان هذا الخطر هجوماً عسكريا ، أو ضغطاً سياسياً ، أو إجباراً اقتصادياً ، بحيث تتمكن من المضى بحرية فى العمر من أجل تنمية نفسها وتقدم شعبها (١) .

ومن المنظور القانونى ، يستند مفهوم الأمن القومى إلى حق البقاء وصيانة النفس من أى اعتداء ، فلكل دولة الحق فى الوجود فى إطار كيانها الذاتى وشخصيتها القومية . ويرى فقهاء القانون الدولى أن الحق فى البقاء هو أول حق يرتبط به وجود الدولة ، ووفقاً لذلك يصبح حق البقاء هو القاعدة الأساسية التى تقوم عليها أية حقوق يمكن أن تتمسك بها الدولة مثل حقها فى

---

(١) راجع وثيقة الأمم المتحدة رقم A/40/553 ، ١٩٨٦ ، ص ٢ . وأنظر أيضا :
- Wright, Quincy, Problems of Stability and Progress in International Relations, University of California Press, 1954, P. 17.

وكذلك :
- Ttager and Kronenbory (eds.), National Security and Americn Society : Theory, Process and Policy, kansas , The University Press of Kansas for the National Security Education Program. 1973-P, 4.

ومن الدراسات المهمة التى تعرضت للتعريف المختلفة للأمن القومى دراسة "الأمن القومى العربى - أبعاده ومتطلباته" ، مجموعة باحثين ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٣-٢٤ .

الاستقلال وحقها في السيادة وحقها في المساواة ، وهي حقوق يستدل من وجودها أو غيابها على وجود أو غياب حالة الأمن القومي لهذه الدولة أو تلك(٢) .

٢- في مفهوم الأمن القومي العربي :

يقصد بالأمن القومي العربي ، قدرة الدولة العربية – من خلال مؤسساتها الوحدوية القومية – على تأمين كيانها وقيمها الأساسية ضد الأخطار التي تهددها ، وإعداد واستخدام الوسائل والقدرات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والعسكرية ، لتحقيق أهداف الأمة العربية باعتبارها أمة واحدة ذات مصير واحد وتواجه تهديدات وأخطار مشتركة (٣) .

ويتطلب تحقيق هذا المفهوم للأمن القومي العربي ، إعداد الإنسان العربي القادر على استيعاب مفهوم الأمن بأبعاده المختلفة وكذا تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الأمة إلى حمايتها ، وكذلك الأخطار أو التهديدات التي تواجه الأمة من الخارج والداخل . وإلى جانب تحديد المصالح والأخطار ، يجب أن تحدد الوسائل والخطوات وبناء المؤسسات الوحدوية القادرة على تحقيق ذلك في الواقع العملي وبالاعتماد الكامل على الذات ، فلا يوجد أمن قومي إذا كانت مقوماته الرئيسية أو بعضها تعتمد على إرادة قوى خارجية .

---

(٢) راجع ، عطا محمد صالح زهرة ، في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩١ ، ص ٣٨ .

(٣) هناك شبه إجماع بين الباحثين العرب على أن الدفاع عن وجود وقيم الأمة العربية ضد عوامل التهديد الخارجية هو العنصر الرئيسي في مفهوم الأمن القومي العربي . ومع ذلك فهناك خلاف حول مدلول هذا المفهوم سواء من حيث أبعاده أو من حيث مستوياته ونطاقه ، فمن حيث أبعاده يركز البعض على أهمية وأولوية البعد العسكري بينما يركز البعض الآخر على المفهوم المجتمعي الشامل للأمن القومي بمختلف جوانبه .. ومن حيث مستويات الأمن ونطاقه يميز البعض بين عدة مستويات للأمن القومي.. راجع في ذلك ، عبد المنعم المشاط وآخرون ، الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣، وراجع في مفهوم الأمن القومي على وجه العموم ، عدلي حسن سعيد ، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١١. وكذلك ، حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، دار الموقف العربي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، وأيضاً ، علي الدين هلال ، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم ، منتدى الفكرى العربي ، عمان ، ١٩٨٦ ، وكذا ، عبد العزيز حسين ، الأمن القومي العربي ، رؤية مستقبلية، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩١ ، وكذلك ، أمين هويدى ، أزمة الأمن العربي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، وأيضاً عطا محمد صالح زهرة ، المرجع السابق .

وقد تسنى للأمة العربية أن تحدد - من خلال ميثاق جامعة الدول العربية(٤) - المصالح القومية العليا التى يتوجب حمايتها ، وتتمثل ، إجمالاً، فى السعى إلى الوحدة العربية أرضاً وشعباً ، والحفاظ على سيادة واستقلال الأمة العربية والعمل على تقدم وازدهار الشعب العربى - فى مختلف الأقطار- اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

كما تسنى للأمة العربية - حتى قبل أن تحصل جميع الأقطار العربية على استقلالها - أن تحدد الخطر الأساسى الذى يهدد كيانها ووجودها وهو قيام دولة إسرائيل وسعيها إلى التوسع على حساب الأمن القومى العربى . وقد جاء هذا التحديد للمصالح والأخطار من خلال الوثائق الرسمية لجامعة الدول العربية وعلى الأخص من خلال مقررات مؤتمرات القمة العربية المتعاقبة والتى أكدت - فى معظمها - على أن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى(٥) .

---

(٤) تنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على أن : "الغرض من الجماعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :
(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة . (ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبرى . (جـ) شئون الثقافة . (د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين . (هـ) الشئون الاجتماعية . (و) الشئون الصحية .

(٥) وعلى سبيل المثال : فقد جاء فى مقررات مؤتمر القمة العربى الأول (القاهرة ١٣-١٧ يناير ١٩٦٤): "أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه" . وتأكد هذا فى بيان مؤتمر القمة العربى الثانى (الإسكندرية ٥-١١ سبتمبر ١٩٦٥) الذى أشار إلى أن "الهدف القومى النهائى هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى" . ثم استمرت مؤتمرات القمة فى إعطاء الأولوية بقضية الصراع العربى - الإسرائيلى . باعتبارها قضية مصير مشترك تهم الأمة العربية كلها ، ومن ذلك : مؤتمرات القمة التى انعقدت فى الجزائر (١٩٧٣) والرباط (١٩٧٤) وبغداد (١٩٧٨) وتونس (١٩٧٩) وعمان (١٩٨٠) . غير أن هذا التحديد للخطر الإسرائيلى باعتباره مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى لم يعد بنفس الوضوح والحسم فى الخطاب الرسمى العربى بعد أن حدثت تطورات سلبية فى المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات تمثلت فى زيادة النفوذ والوجود الأمريكى فى المنطقة العربية بشكل لم يحدث من قبل، حيث أصبحت الولايات المتحدة - بعد انهيار الاتحاد السوفيتى - هى القوة الرئيسية فى المنطقة ، فقد طورت علاقاتها مع أغلب البلاد العربية ، وانتعشت تجارتها مع الجميع تقريباً ، وحصلت على تسهيلات عسكرية فى عدد منها . وأدى هذا الموقف - خصوصاً بعد الغزو العراقى للكويت - إلى زيادة قدرة الولايات المتحدة على التحكم فى موازين القوة ، والتأثير على مجريات الأحداث ، خصوصاً بعد أن أصبحت هى مورد السلاح الرئيسى لكل من إسرائيل ومصر والسعودية ودول الخليج والأردن . وأصبحت بذلك تستطيع أن تؤثر على الميزان العسكرى فى المنطقة ، فهى تعرف ماذا يملك كل طرف وتعرف حجم استعداده وقدراته الحقيقة . وفى إطار التأييد الأمريكى غير المحدود لإسرائيل فإن مثل هذا الموقف وما يمثله من تهديد للأمن القومى للأمة العربية لا يحتاج إلى بيان .. وجاء مؤتمر قمة القاهرة (يونيو ١٩٩٦) ليؤكد أن السلام مع إسرائيل هو الخيار الإستراتيجى للدول العربية .. انظر ، فيما يتعلق بالأمن القومى العربى بين الفكر والممارسة ، على الدين هلال (منسق ومحرر) ، العرب والعالم ، (ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص١٣٦ -١٥١.

وعلاوة على التهديد الرئيسي الذي تمثله إسرائيل – بنزعتها العدوانية التوسعية وترسانتها النووية وتحالفاتها الإستراتيجية – على الأمن القومي العربي (٦) ، برزت في الآونة الأخيرة عوامل تهديد جديدة ذات خطورة كبيرة على الأمن القومي العربي من أهمها : تكريس التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول الغربية ، والوجود العسكري الأجنبي المكثف الذي أعقب غزو العراق للكويت ، وظهور الأطماع التركية في شمال العراق ، والأطماع الإيرانية في الخليج العربي ، والدور المريب لإريتريا في القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، ويضاف إلى كل ذلك مشكلة المياه وندرتها في المنطقة العربية ومحاولة بعض دول الجوار استخدام هذه المشكلة كسلاح تشهره في مواجهة بعض الدول العربية في آسيا وأفريقيا (٧) .

وإذا كانت مقررات القمم العربية المتوالية – خلال خمسين عاماً من عمر الجامعة – قد حددت صياغة مقبولة للأمن القومي العربي وللأخطار التي تهدده، فإن المشكلة تكمن في نقل تلك الصياغة النظرية إلى سياسات تنفيذية وبرامج عمل محددة . وهنا تأتي المشكلة الرئيسية التي لم تستطع الجامعة العربية أن تتجاوزها وهي مشكلة الدولة القطرية ومدى التزامها بالمواثيق والمقررات العربية ، والعلاقة بين أمن كل دولة عربية على حدة والأمن القومي العربي عموماً .

وقد جاء الغزو العراقي للكويت – بما انطوى عليه من طيش وعدم تبصر وتجاوز للحد الأدنى من الثوابت العربية – ليضع عقبة جديدة أمام إمكانية التضامن العربي في مواجهة الأخطار المحدقة بالأمن القومي العربي . ولعل

---

(٦) للوقوف على خطورة المشروع التوسعي الإسرائيلي وما يمثله من تهديد للأمن القومي العربي ، ولبيان الرؤية الاستراتيجية للصراع العربي – الإسرائيلي من منظور الفكر السياسي الإسرائيلي ، راجع بنيامين نتنياهو ، مكان تحت الشمس ، الطبعة الثانية ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ٣١٩-٣٥٢.

(٧) لابد من التأكيد هنا على **خطورة نقص المياه كأحد أهم مصادر تهديد الأمن القومي العربي في المستقبل** إذا أنه لا يمكن لأي أمة من الأمم السيطرة على أمنها العسكري بمنأى عن أمنها الاقتصادي، وعصب الأمن الاقتصادي الأمن المائي . وبناء على ذلك فإن الثروة المائية العربية تواجه خطرين : أولاً ، الخطر الداخلي والذي يتمثل في السياسات العربية المتعلقة بكيفية إدارة الموارد المائية وكيفية استغلالها والحفاظ عليها من التبديد . وثانياً : الخطر الخارجي وهو الأهم ، ويتمثل في تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي ، إما بسبب مشاركتها استغلال بعض الأنهار أو سيطرتها على منابع المياه .

أهم ما كشفت عنه أزمة الاحتلال العراقى للكويت - فيما يتعلق بموضوعنا هذا - هو أن عوامل تهديد الأمن القومى العربى الكامنة فى البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبعض الأنظمة العربية لا تقل فى خطر تهديدها للأمن القومى العربى عن العوامل والأخطار التى تحيط به وتهدده من الخارج (٨) .

٣- فى هدف الدراسة وأهميتها وإطارها :

مع أن هناك دراسات سابقة كثيرة لموضوع الأمن القومى العربى (٩) ، إلا أن الوعى المفترض بأهمية هذا الموضوع - **باعتباره مسألة حياة أو موت لأمة بأسرها** - لم يتغلغل ويستقر بعد فى العقل الجماعى العربى . ومن هنا يتحدد الهدف الرئيسى لهذه الدراسة ويتمثل فى تعميق الوعى بمفهوم الأمن القومى العربى باعتباره مفهوماً متجدداً بطبيعته ويتطلب المتابعة المستمرة لمواكبة التطورات المرتبطة به .

ولا تأتى أهمية هذه الدراسة من كونها فقط تحاول تعميق الوعى بمفهوم الأمن القومى العربى وتأكيد النتائج الهامة التى توصلت إليها بعض الدراسات السابقة ، أو من كونها ترصد وتحلل مظاهر قصور العمل العربى المشترك فى قضية تتصل بوجود ومصير الأمة العربية ، ولكن تأتى أهميتها - فى المقام الأول - من كونها تحاول أن تتناول بالدراسة **إمكانية بقاء أو انهيار نظام حماية الأمن القومى العربى بشكله الراهن فى ظل المتغيرات الجذرية التى حدثت مؤخراً ، على المستويين الدولى والإقليمى ، وعلى الأخص بحث إمكانية التعايش أو التصادم بين النظام الإقليمى العربى ومشروعات الأمن الإقليمية الوافدة على المنطقة العربية . وعلاوة على ذلك تحاول الدراسة أن تضع رؤية استراتيجية جديدة للأمن القومى العربى.**

---

(٨) ونحن نقول بذلك على الرغم من قناعتنا بأنه لا يمكن المساواة فى الحكم بين الخلافات السياسية - ومنها خلافات الحدود - بين الأقطار العربية وبعضها مع الخلافات الوجودية بين الأمة العربية وأعدائها .. ورغم قناعتنا كذلك بأن غزو العراق للكويت هو محنة استثنائية وفريدة فى التاريخ العربى الحديث .. غير أن الأمانة العلمية تقتضينا القول بأن تلك المخاطر الكامنة فى البنية الداخلية للنظام العربى وخصوصاً المخاطر الناتجة عن غياب المؤسسات الديمقراطية الحقيقية وكذا المخاطر الناتجة عن سوء توزيع الثروة والاندماج الاجتماعى ، ستظل عومل تهديد شديدة الخطورة على الأمن الوطنى والأمن القومى العربى على حد سواء .. على أن ذلك لا يدفع بنا إلى فقدان الأمل خصوصاً فى ضوء إدراكنا لحقيقة أن الأنظمة السياسية العربية وبنيانها الاجتماعى والسياسى القائم الآن ليس أبدياً .

(٩) راجع قائمة بأهم تلك الدراسات ، ما سبق أن ذكرناه فى الهامش رقم (٣) .

وفي تقديرنا – قبل أن ندلف إلى صلب الموضوع – أن القارئ سيتبين – دون جهد – أن هذه الدراسة يغلب عليها منهج التحليل القانوني ، ويرجع ذلك إلى كونها – في الأساس – دراسة في الإطار القانوني للأمن القومي العربي ، وفي زعمنا أن هذا مما يحسب لها خاصة في ضوء معرفتنا بأن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تقع في دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية . وفي تقديرنا أيضا أن هذه الدراسة تدخل في عداد الدراسات الاستراتيجية وبالتالي فهي تبدأ من حيث تنتهي الدراسات السابقة ، كما أنها لا تقف طويلاً عند التفاصيل والجزئيات بل تهتم بالخلاصات والكليات .

وعلى ذلك ، فإن الإلمام بواقع نظام الأمن القومي العربي ومعرفة مدى قدرته على التكيف مع المتغيرات الجديدة ، وكذا محاولة استشراف آفاق مستقبلة يقتضي تقسيم البحث إلى ثلاثة بنود يعالج كل منها واحدة من القضايا الرئيسية المشار إليها ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : مدى فعالية نظام حماية الأمن القومي العبي .

ثانياً : الأمن القومي العربي ومشروعات الأمن الإقليمية الجديدة .

ثالثاً : نحو نظام فعال لحماية الأمن القومي العربي .

أولاً : مدى فعالية نظام حماية الأمن القومى العربى :

١- نظام حماية الأمن القومى العربى :

وضعت المادة السادسة من ميثاق جامعه الدول العربية اللبنة الأولى فى بناء نظام حماية الأمن القومى العربى من خلال تأكيدها على مبدأ التضامن العربى فى مواجهة العدوان حيث قررت أنه : إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة ، أو خشي وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة مجلس الجامعة العربية للانعقاد فوراً . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع . فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية (المادة ٢/٦) . وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده (المادة ٣/٦) .

وأول ما يلاحظ على المنهج العربى فى مواجهة العدوان الذى جاء به ميثاق الجامعة العربية أنه لم يعرف الأعمال العدوانية أو يضع التدابير والإجراءات اللازمة لقمعها وترك تقدير ذلك فى كل حالة لمجلس الجامعة . ولما كان لابد من الإجماع لصدور قرار المجلس بوقوع العدوان أو بتحديد المعتدى ، فإن أى خلاف بين أعضاء المجلس حول هذه النقطة الأولية كفيل بأن يعطل نظام حماية الأمن القومى العربى وأن يشل قدرة الجامعة فى مواجهة العدوان (١٠) .

كما يلاحظ ، من جهة أخرى ، أنه لا يمكن لمجلس الجامعة التدخل من تلقاء نفسه لمجرد وقوع العدوان ، فالمجلس لا يتدخل إلا إذا لجأت إليه الدولة

---

(١٠) وقد ترتب على قاعدة الإجماع - بالإضافة إلى أسباب جوهرية أخرى - أن عجزت الجامعة العربية عن تقرير وجود أو إدانة أى عدوان بين الدول العربية وبعضها ، فضلاً عن مواجهته ، وكانت المرة الوحيدة التى تغلبت فيها الجامعة على هذه العقبة الدستورية هى إدانتها للعدوان العراقى على الكويت بقرار مجلس الجامعة رقم (٥٠٣٦) بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٩٠ بأغلبية ١٤ صوتاً من جموع ٢١ صوتاً (استمر اجتماع مجلس الجامعة يومى ٢ و ٣ أغسطس ١٩٩٠ بأغلبية ١٣ صوتاً (السعودية ، الكويت، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، البحرين ، عمان ، مصر ، المغرب ، تونس ، الصومال ، جيبوتى ، سوريا ، لبنان) ومعارضة ٣ دول (العراق ، ليبيا ، فلسطين) وتحفظ ٣ دول (موريتانيا ، الأردن ، السودان) وامتناع دولتين عن التصويت (اليمن ، الجزائر) .

ضحية العدوان وبدون هذا اللجوء لا يجوز لمجلس الجامعة أن يتدخل لمساعدة هذه الدولة أو لتوقيع جزاءات ضد المعتدى (١١) .

ويبدون واضحاً أن نظام حماية الأمن القومي العربي ومواجهة العدوان الوارد في ميثاق جامعة الدول العربية هو نظام يفتقر إلى الفاعلية ، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار عدم التزام الدول الأعضاء بإعداد خطط مسبقة لمواجهة العدوان المحتمل وعدم وجود الأجهزة الفنية والعسكرية اللازمة لوضعه موضع التطبيق (١٢) .

٢- محاولة تدعيم نظام حماية الأمن القومي العربي :

بعد فشل الجامعة العربية في مواجهة العدوان الصهيوني على فلسطين عام ١٩٤٨ ، وبعد قيام الدولة اليهودية في قلب الوطن العربي بأطماعها التوسعية ، أدركت البلاد العربية (١٣) الأهمية القصوى للشئون العسكرية ، وشعرت بضرورة التضامن العسكري فيما بينها لمواجهة الخطر الصهيوني الذي بات يهدد كيانها تهديداً خطيراً . ونتيجة لذلك ، دعا مجلس الجامعة العربية الدول الأعضاء إلى عقد **معاهدة بشأن الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي** ، استكمالاً لميثاق الجامعة الذي كان قد وضع اللبنة الأولى في هذا المجال ، وقد وافق مجلس الجامعة على هذه الاتفاقية في ١٣ أبريل ١٩٥٠ (١٤) .

---

(١١) وفي هذا يختلف ميثاق جامعة الدول العربية عن ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطي الحق لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين . (المادة ٣٤) كما يعطي ميثاق الأمم المتحدة الحق لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة لتنبيه مجلس الأمن إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة (٣٤) وكذا يمكن للدول غير الأعضاء إذا كانت أطراف في تلك المواقف أو المنازعات أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى ذلك إذا كانت تقبل الحل السلمي الذي ينص عليه الميثاق . (المادة ٣٥/ ١و٢) ، كما أن الأمين العام للأمم المتحدة يملك هذا الحق بموجب المادة (٩٩) من الميثاق .

(١٢) عائشة راتب ، التنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٣٢٤ .
وأنظر في تفاصيل تجربة الجامعة العربية في مجال الأمن الإقليمي ، بطرس غالي ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(١٣) بالرغم من إيماننا بأن الأمة العربية هي أمة واحدة لا تتجزأ وجوداً ومصيراً ، إلا أننا نستخدم تعبير "البلاد العربية" و "الدول العربية" كانعكاس للواقع الراهن الذي يمثله الوضع السياسي والقانوني العربي ونعتبر ذلك مرحلة من مراحل التطور نحو الدولة العربية الواحدة .

(١٤) وبعد الموافقة المبدئية من قبل مجلس الجامعة ، وقعت هذه الاتفاقية من قبل كل من مصر وسوريا ولبنان والسعودية واليمن في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم وقعتها العراق في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ والأردن في ١٦ فبراير ١٩٥٢ . وقد أصبحت المعاهدة نافذة اعتباراً من ٢٣ أغسطس ١٩٥٢ ، وانضمت باقي الدول العربية إلى المعاهدة في سبتمبر ١٩٦٤ ، أنظر ، محمد طلعت الغنيمي ، الأحكام العامة في قانون الأمم ، التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧١ ، ص ١٠١١ ، ١٠١٢ .

وقد وضعت معاهدة الدفاع المشترك أسس التضامن فى الدفاع الجماعى عن الأمن القومى العربى، حيث قضت المادة الثانية بأن الدول المتعاقدة تعتبر كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداءً عليها جميعاً . ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعى - الفردى والجماعى - عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما فى ذلك القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها . وأشارت المادة الثالثة إلى أنه فى حالة وجود خطر يهدد إحدى الدول الأعضاء أو قيام حالة دولة مفاجئة تبادر الدول المتعاقدة إلى توحيد خططها ومساعيها فى اتخاذ التدابير الوقائية التى يقتضيها الموقف . وأشارت المادة الرابعة إلى التعاون بين الدول الأعضاء لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها ، واشتراكها - بحسب مواردها وحاجاتها - فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أى اعتداء مسلح .

وأنشأت المعاهدة مجموعة من الأجهزة الدائمة لتنفيذ ذلك وهى : مجلس الدفاع المشترك (١٥) . والهيئة الاستشارية العسكرية (١٦) . واللجنة الدائمة(١٧) . والقيادة العربية الموحدة (١٨) .

ومع أن معاهدة الدفاع العرى المشترك قد شكلت خطوة متقدمة فى سبيل حماية الأمن القومى العربى إلا أن الدول العربية الأطراف فيها لم تتخذ التدابير العملية لتوحيد القوى العسكرية العربية وتطويرها ورفع مستوى كفاءتها القتالية بغية الاستعانة بجهودها المشتركة فى الحرب للدفاع عن الدول العربية فى مواجهة أى عدوان قد يقع عليها (١٩) .

---

(١٥) ويتألف هذا المجلس من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع فى الدول الأطراف ، أو من ينوب عنهم (المادة ٦ من الاتفاقية) ويختص باتخاذ التدابير اللازمة لرد أى اعتداء يقع على دولة عضو . والعمل على توحيد الخطط الدفاعية . وهو يمارس اختصاصاته تحت إشراف مجلس الجامعة .

(١٦) وقد أنشئت هذه الهيئة بمقتضى البروتوكول الإضافى لمعاهدة الدفاع المشترك ، وتتألف من رؤساء أركان حرب جيوش الدول الأطراف وتختص بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجيهها فى جميع اختصاصاتها ، وأنظر فى تقاريرها ومقترحاتها وإقرارها ، قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك .

(١٧) وتختص هذه اللجنة بتنظيم خطط الدفاع المشترك بين دول الجامعة ، وتهيئة وسائله وأساليبه . (المادة ٥ من الاتفاقية) .

(١٨) وقد أنشئت هذه القيادة تطبيقاً للبند الخامس من الملحق العسكرى لمعاهدة الدفاع المشترك . وصدر بإنشائها قرار من مؤتمر القمة العربى الأول الذى انعقد فى القاهرة فى الفترة من ١٣-١٧ يناير ١٩٦٤، راجع فى ذلك كله ، مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، الصفحات : ٤٤٨-٤٥٠ .

(١٩) عائشة راتب ، التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ و ٣٦٥ .

ولئن كانت المادة ٦ من معاهدة الدفاع العربي المشترك قد تغلبت على ضعف نظام القرارات في الجامعة (قاعدة الإجماع) بجعلها سريان قرارات مجلس الدفاع المشترك تصدر بأغلبية الثلثين وتخويل المجلس تنفيذها ، إلا أن أحكام المعاهدة لم تنفذ من الناحية العملية لا فيما يتصل بالعلاقات العربية – ولا بصدد مواجهة الأخطار الخارجية ، حتى بعد إنشاء القيادة العسكرية الموحدة عام ١٩٦٤ .

وظهر فيما بعد ، أن الرغبة لم تكن متوافرة في تنفيذ معاهدة الدفاع العربي المشترك ، وإذا استثنينا محاولة الدول العربية تطبيق تلك المعاهدة بالتصدي لمشروع إسرائيل المتعلق بتحويل نهر الأردن – في مطلق الستينيات من هذا القرن – حيث نجح مجلس الدفاع العربي المشترك في تشكيل قيادة عامة موحدة ووافق على خطة عملياتها واختصاصاتها بل وتسمية القائد العام لها (٢٠) ، إذا استثنينا هذه المحاولة ، فيمكننا القول أن معاهدة الدفاع العربي المشترك لم موضع التطبيق أبداً ، حيث فشلت الجامعة العربية في مواجهة جميع حالات العدوان على البلاد العربية ، بدءاً من العدوان على فلسطين ومذبحة "دير ياسين" سنة ١٩٤٨ وانتهاء بالعدوان على لبنان ومذبحة "قانا" سنة ١٩٩٦ (٢١) . وهكذا لم تعد معاهدة الدفاع العربي المشترك سوى حبر على

---

(٢٠) راجع قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك في دورته الثالثة (يونيو ١٩٦١) والخامسة (يناير ١٩٩٥) والسادسة (مايو ١٩٦٥) وكذلك قرارات مجلس ملوك ورؤساء جامعة الدول العربية في دورته الأولى المنعقدة في القاهرة (يناير ١٩٦٤) .. حيث تم تسميه الفريق / علي علي عامر ، من مصر ، قائداً للقيادة العامة الموحدة ... وأنظر في الأعمال التي قامت بها القيادة العربية الموحدة ، طلعت أحمد مسلم ، التعاون العسكري العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٠، ص ٣٦٦ – ٣٦٩ .

(٢١) إذا استثنينا بيانات الإدانة والشجب ، فيمكننا القول أن جامعة الدول العربية لم تقم بأي عمل على مستوى الميدان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على البلدان العربية . وإن كانت – على مستوى المنازعات المسلحة بين الدول العربية وبعضها – قد قامت بدور ملموس في كثير منها بغية إيجاد تسوية سلمية لها . أما أهم إنجاز حققته الجامعة العربية في نطاق الأمن الجماعي فكان إرسالها لقوات عربية مشتركة إلى الكويت عام (١٩٦١) لتقوم بحمايتها ضد تهديد العراق بضمها ، حيث حلت تلك القوات محل القوات البريطانية التي كانت قد وصلت بناء على طلب حكومة الكويت . كما نجحت الجامعة عام (١٩٧٦) في إنشاء قوة ردع عربية وأرسلتها إلى لبنان من أجل وضع حد للحرب الأهلية والفصل بين الجماعات والطوائف المتقاتلة ، وقد اقتصرت تلك القوات – في نهاية المطاف – على القوات السورية التي أصبحت تستمد شرعية بقائها في لبنان من موافقة الحكومة اللبنانية وليس من قرار جامعة الدول العربية .. راجع في تقويم أداء الجامعة العربية عموماً ، عطية حسين أفندي ، تقويم دور الجامعة العربية كمنظمة إقليمية في إدارة الأزمات السياسية في النظام الإقليمي العربي ، بحث غير منشور ، مقدم إلى مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٤-٣٦ .

ورق . وأصبح على الدول العربية واجب البحث - من جديد - عن وسائل أخرى تدافع بها عن أمنها القومى وعن وجودها الذى تحيط به الأخطار من جميع الجهات .

٣- فشل النظام الإقليمى فى حماية الأمن القومى العربى :

تكشف دراسة حالات العدوان الواقع على البلاد العربية عن فشل نظام حماية الأمن القومى العربى ، فقد طالت ذراع إسرائيل العسكرية - بعد إجهازها على فلسطين - كلاً من : مصر ، سوريا ، الأردن ، لبنان ، العراق بل ووصلت إلى تونس بينما تكفلت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة موجعة إلى ليبيا ، وقبل ذلك كانت إيران قد احتلت بعض جزر الخليج العربية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ثم جاءت كارثة الغزو العراقى للكويت ، كما قامت إريتريا مؤخراً باحتلال جزيرة حنيش اليمنية عند مدخل البحر الأحمر ، وهكذا تم اختراق الأمن القومى العربى فى العمق وفى الأطراف .

كما تكشف دراسة العدوان على البلاد العربية **أن سلسلة الحروب العدوانية الكبرى على البلاد العربية كانت تتجدد كل عشر سنوات تقريباً ، مما يجعلنا ننظر إلى حالات العدوان هذه باعتبارها حرباً عدوانية واحدة مستمرة ضد الأمة العربية هدفها المرحلى استنزاف طاقاتها المختلفة وهدفها وهدفها النهائى قهر إرادتها ودفعها إلى الخضوع الكامل لإرادة أعدائها .**

ولعل فشل الدول العربية فى وضع نظام حماية الأمن القومى العربى موضع التطبيق ، هو الذى يفسر لنا كيف أن إسرائيل لم تتوقف عن عدوان إلا لتستعد لعدوان جديد على هذا البلد العربى أو ذاك ، وإذا كانت حالات العدوان الإسرائيلى تستعصى عن الحصر ، فبإمكاننا أن نذكر هنا بعض الأمثلة لمسلسل العدوان الإسرائيلى المستمر على البلاد العربية والذى لم يكتمل بعد :

- **ففى حالة فلسطين** ، قامت إسرائيل باحتلال أرض شعب بالقوة المسلحة بدون وجه حق ، وشردت الشعب الفلسطينى ووقفت ضد حقوقه المشروعة ومنها حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة . كما قامت بأعمال إرهاب وقتل وتعذيب وارتكاب المجازر ضد المدنيين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . وفوق ذلك قامت ، وتقوم ، بتغيير معالم الأرض المحتلة والمدن والأماكن المقدسة وتحاول محو التراث الثقافى والهوية العربية الإسلامية للشعب الفلسطينى .

- **وفي حالة مصر وسوريا والأردن** ، قامت إسرائيل باستخدام القوة المسلحة لغزو هذه الدول وانتهاك سيادتها واستقلالها واحتلال أجزاء من أراضيها ، ثم رفضت الانسحاب منها واتخذتها وسيلة لمساومتها وابتزازها لإجبارها على عقد معاهدات سلام معها وفقاً لشروطها ومصالحها .
- **وفي حالة العراق** ، قامت إسرائيل باستخدام القوة المسلحة للعدوان على سيادة واستقلال دولة العراق وانتهاك سلامتها الإقليمية وتخريب منشآتها العلمية بدون سند من القانون أو العرف الدولي .
- **وفي حالة لبنان** ، قامت إسرائيل باستخدام القوة المسلحة لغزو إقليم هذه الدولة ، وقامت بحصار العاصمة اللبنانية وقصف أحيائها عشوائياً مستخدمة في ذلك الأسلحة الانشطارية المحرمة دولياً . كما قامت بتدمير بعض المخيمات الفلسطينية وتسهيل ارتكاب المذابح الجماعية خصوصاً في صبرا وشاتيلا، كما قامت باعتقال السكان المدنيين وفرض العقوبات الجماعية عليهم وترحيلهم رغماً عنهم إلى دولة الاحتلال . كما قامت الدولة المعتدية بتخريب المنشآت الاقتصادية الحيوية والمراكز البحثية والعلمية والتجارية ومصادرة الأملاك والحقوق الشخصية ومحاولة فرض السلع والعملة الإسرائيلية على المواطنين اللبنانيين .
- **وفي حالة تونس** ، قامت إسرائيل باستخدام القوة المسلحة في الاعتداء على سلامة أراضي تونس وانتهاك سيادتها واستقلالها وتخريب منشآتها(٢٢) .

ومنتهى القول ، أن أزمة الأمن القومي العربي تتمثل في غياب الإرادة العربية الموحدة ، مما أدى إلى فشل نظام حماية هذا الأمن وفقاً للتصور الوارد في ميثاق جامعة الدول العربية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل راحت بعض الدول العربية ، تسير في الاتجاه العكسي ، إذ أصبحت القاعدة هي تغليب

---

(٢٢) راجع ، ياسين الشيباني ، مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول، دراسة في مدى فعالية نظام الأمن الجماعي الدولي ، مطبعة حمدي سلامة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، الصفحات ١٨٧-٢١٤ ، حيث تكشف هذه الدراسة كيف أن إسرائيل قد قامت على الاغتصاب والقهر ثم استمرت بالاعتماد على القوة والغلبة يساندها في ذلك التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة .

المصالح القطرية والجزئية وقصيرة الأجل على تلك القومية والشاملة وطويلة الأجل . لذلك تهدد الأمن القومى العربى من أكثر من مصدر ، وترتب على ذلك تبعثر الاهتمامات العربية ، فلم تعد هناك واحدة تحتل الأولوية نفسها على سلم السياسات العربية المختلفة . وهكذا فقد العرب ليس فقط "وحدة الإرادة" وإنما أيضاً "وحدة الاهتمام" بقضية واحدة ينشغلون بها (٢٣) .

وفوق ذلك ، فإن ازدياد تبعية الوطن العربى ، ككل ، للعالم الخارجى اقتصادياً وسياسياً ، والتراجع المتزايد لاستقلالية النظام العربى وقدرته على الحركة إزاء النظام الدولي الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة أدى إلى اختلال التوازن الاستراتيجى فى المنطقة لصالح إسرائيل ، خصوصاً بعد تدمير قدرات العراق ، وإخراجه - ولو مؤقتاً - من معادلة التوازن الاستراتيجى وهو ما أعطى إسرائيل إحساساً مبالغاً فيه بالتفوق فأصبحت كل تصرفاتها تجاه العرب محكومة بمنطق "غطرسة القوة" .

ثانياً : الأمن القومى العربى ومشروعات الأمن الإقليمية الجديدة :

على ضوء ما سبق ، يمكن القول أن فشل الدول العربية فى سد الثغرات الموجودة فى نظام حماية الأمن القومى العربى وعجزها عن وضعه موضع التطبيق قد أدى إلى انتهاكه من جميع الجهات . كما أدى ذلك الفشل إلى إضعاف الإرادة العربية إلى حد جعلها عاجزة عن مواجهة المشكلات التى تتعرض تحقيق أمن الأمة العربية بحيث باتت فريسة سهلة للصهيونية ، وعرضه لأطماع القوى الإقليمية المجاورة لها علاوة على تعميق التبعية العربية للقوة الخارجية .

وكنتيجة طبيعية للفراغ الأمنى الناتج عن فشل مشروع الأمن الجماعى العربى ، سارعت دول التحالف الغربى إلى طرح عدة مبادرات تتعلق بإنشاء منظمات أمن إقليمية جديدة يكون فى مقدورها - وفقاً لرؤية أنصارها - القيام بأعمال عسكرية لحماية الأمن الإقليمى من جهة ودعم الأمن الجماعى الدولى من جهة أخرى .

والمشروعات الأمنية الإقليمية المطروحة على بساط البحث فى هذا الصدد ، يشكل كل منها مكوناً أساسياً لإحدى الرؤى المتصارعة على إعادة

---

(٢٣) راجع ، على الدين هلال ، (منسق ومحرر) ، العرب والعالم ، مشروع استشراف الوطن العربى ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ وما بعدها .

تشكيل المنطقة العربية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة. وتلك الرؤى هي : الرؤية الشرق أوسطية ، والرؤية المتوسطية ، والرؤية العربية – التي سبق أن تناولنا مشروعها الأمني تفصيلا – والرؤية الإسلامية التي تخرج عن نطاق هذا البحث باعتباره دراسة في الأطر السياسية والقانونية لمشروعات الأمن الإقليمية التي تم التعبير عنها في قبل الدول أو التجمعات الإقليمية القائمة (٢٤).

وعلى ذلك ، فسنتناول في هذه الجزئية من البحث كلا من المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي بوصفهما مشروعين للأمن الإقليمي وأثر كل منهما على الأمن القومي العربي (٢٥) .

---

(٢٤) راجع في دراسة الرؤى المتصارعة على إعادة تشكيل المنطقة العربية ، سعد الدين إبراهيم ، الرؤى المستقبلية للشرق العربي ، كراسات استراتيجية ، العدد ٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٧ . وكذلك :

- Mohmood Sariolghalam . The Future of The Middle East : The Impact of The Northen Tire, and Mustaafa Kibaroglu, Impact of The Northern Tier on The Middle East, Security Dialogue. Vol. 27, No. 3, September.

حيث تركز هاتان الدراستان على مقولة "أن الشرق الأوسط عبارة عن منطقة سياسية منقسمة ، تتنافس عليها مجموعة كبيرة من الرؤى السياسية : العلمانية ، القومية ، الأصولية ، الانعزالية . وبالتالي فإنه يستبعد أن تشهد المنطقة أي تراض إقليمي حيث ستستمر النظم التسلطية وتتسيد" ، كما تبرز الدراستان بشكل خاص كل من الدور التركي والدور الإيراني في الصراع على مستقبل المنطقة .

(٢٥) إلى جانب هذين المشروعين هناك أيضا المشروع الأمني الذي دعت إليه الولايات المتحدة (نوفمبر ١٩٩٦) والمتعلق بإنشاء قوة للتدخل السريع وحفظ السلام في أفريقيا .. ويهدف المشروع الأمريكي إلى إنشاء وتجهيز وتدريب قوة أفريقية قوامها عشرة آلاف جندي للتدخل في حالة نشوب أزمات إنسانية في القارة الأفريقية .. ويكون من مهام هذه القوات إنشاء مناطق آمنة للمدنيين لتسهيل نقل وتوزيع إمدادات الإغاثة الدولية وحمايتهم من المآسي الناجمة عن حركات التمرد والحروب الأهلية وعمليات الإبادة الجماعية .. وقد عارضت فرنسا هذا المشروع باعتباره "آلية للتدخل الأمريكي في شئون القارة الأفريقية" ولكن الولايات المتحدة ردت على هذه المعارضة الفرنسية بغضب على لسان وزير خارجيتها السابق وارين كريستوفر الذي طلب من فرنسا "الكف عن التعامل مع أفريقيا باعتبارها أرض صيد تابعة لها" .. وتم التأكيد على أن القوة الأفريقية ستكون "شراكة" بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا وأفريقيا لتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية حيث أعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لتغطية نصف نفقات تشكيل القوة إذا ما تكفل الأوروبيون بالنصف الآخر .. راجع في تفاصيل المشروع الأمريكي ، باهر شوقي ، قوة الطوارئ الأفريقية بين الأمن والتدخل ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ١٧٣ – ١٧٦ .. ومع أن المشروع الأمريكي من شأنه أن يمس بشكل أو بآخر الدول العربية الأفريقية إلا أننا آثرنا عدم التعرض له هنا بخصوصا وأن المشروع يستهدف أساسا –كما تظهر البيانات المتوافرة– الدول الأفريقية جنوب الصحراء .. راجع في ذلك ، وفي الوضع الأمني في أفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد بصفة عامة :

- J. Keller & Donald Rothchild (Eds) . Africa in The New International Order, Rethinking State Sovereignty and Regional Security. Lynne Rienner Publishers. Boulder. London. 1996.

١- المشروعات الرئيسية للأمن الإقليمى فى المنطقة العربية :

أ- المشروع الشرق أوسطى :

يقوم هذا المشروع على فكرة جوهرية مؤداها أن الأمن والسلام والازدهار الذى تطمح إليه دول الشرق الأوسط (٢٦) ، سيكون ممكناً فقط عن

(٢٦) لا يوجد حتى الآن اتفاق بين الدارسين على مفهوم "الشرق الأوسط" كإطار للتعاون الإقليمي ، ولذا فإن الدراسات القائمة حول "الشرق الأوسط" واجهت هذه المشكلة الخاصة بتحديد حدود المنطقة وعجزت عن الوصول إلى اتفاق حول الدول التى تشكل هذا الإقليم .. ومن الناحية التاريخية، فإن الأوربيين هم أول من استخدموا مصطلح الشرق الأوسط ، فقد وصفت المنطقة البعيدة عن أوروبا والتى تمتد من الهند غرباً إلى اليابان شرقاً ، بالشرق الأقصى ، أما المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط ، فأطلق عليها الشرق الأدنى لذات كان من البديهي أن يطلق مصطلح الشرق الأوسط على المنطقة التى تتوسط الشرقين الأقصى والأدنى .. وخلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتواجد على المنطقة وجرت نشاطاتهما في تركيا وريران ودول شبه الجزيرة العربية تحت إمرة "قيادة الشرق الأوسط البريطانية" ومنذ تلك اللحظة استمر إطلاق مصطلح "الشرق الأوسط" على هذه المناطق ، وامتدت رقعته لتشمل كافة المناطق من باكستان شرقاً حتى المغرب غرباً ، ومن تركيا شمالاً حتى القرن الإفريقى جنوباً ، لتعكس بذلك التفاعلات والصراعات المتغيرة للقوى العظمى .. وفي دراسة سابقة حول الشرق الأوسط والتى تناولته كنظام إقليمى تابع ، وصفه ليونارد بيندر بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا حتى إيران ، إلى جانب مناطق هامشية تضم أفغانستان وباكستان ودول المغرب العربى ومنطقة مركزية تشمل الدول العربية وإسرائيل . أما كانتورى وسبيجل فقد قاما بتقسيم المنطقة إلى مركز (مصر - العراق - لبنان - السودان - الأردن - سوريا - شبه الجزيرة العربية) وحدود خارجية (إسرائيل - تركيا - إيران - أفغانستان) ونظم معتدية (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا الغربية ، الصين) ، بينما قسمه مايكل بريشر إلى ثلاث مناطق متداخلة ، وهى المركز (مصر - إسرائيل - سوريا - العراق - الأردن - لبنان) حدود خارجية (الجزائر - الكويت - السعودية - إيران - تركيا - قبرص - أثيوبيا) وإطار محيط يشمل (الصومال - اليمن - السودان - ليبيا - تونس - المغرب) . وعرف كارل بروان إقليم الشرق الأوسط بأنه كل الدول العربية عدا المغرب وموريتانيا ، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل - وقام بعض الدراسين أمثال أرماجاني ، أفدرون ، تومسون ، بيروسون ، هدسون بذكر بعض التكتلات الدولية المختلفة التى يجب ضمها لمنطقة الشرق الأوسط .. وفي عام ١٩٨٩ قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA) تعريفاً آخر وهو أن الشرق الأوسط ، هو تلك المنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غرباً إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقاً ، ومن سوريا شمالاً إلى جمهورية اليمن جنوباً" .. ولكن الدراسة المقدمة من هيئة الأمم المتحدة حول اقتراح إقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط قد وجدته مفهوماً قاصراً لأنه يحد من مهمتها ، ومن ثم اقترحت ضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (LAS) وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط .. وقد أفضى هذا الاضطراب الواضح في تحديد الشرق الأوسط إلى تشكك البعض في وجوده ، الأمر الذى نتج عنه اختلاف المفاهيم والآراء في تحديد الإقليم ، كما ساعد على عدم التحديد عوامل أخرى منها : الأحلاف - الصراع العربي الإسرائيلى - العالم الإسلامي - التراث العثماني ... ومما زاد من حدة هذا الاضطراب تداخل الشرق الأوسط مع مناطق أخرى كجنوب غرب آسيا ، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا والعالم العربي ، وأحياناً يكون هناك خلط بين تعريف الشرق الأوسط ومسألة الصراع العربى- الإسرائيلى .. ومن وجهة نظرهم الخاصة يعتبر الباحثون الإسرائيليون إسرائيل جزءاً من الشرق الأوسط ولكنهم يختلفون ==

طريق الربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادي في بناء إقليمي واحد . وتستند هذه الفكرة إلى الاعتقاد بأن التعاون الإقليمي بين دول المنطقة – في مختلف المجالات – من شأنه أن يخلق مصالح جماعية بين الخصوم السابقين بحيث تصبح تكلفة العودة إلى حالة الصراع عالية جداً إن لم تكن مستبعدة .

وترجع جذور هذه الفكرة في التفكير الاستراتيجي الغربي إلى الحرب العالمية الأولى ، ولكن لم يتم تجسيدها عملياً إلا خلال الحرب العالمية الثانية عندما تم إنشاء **مركز إمداد الشرق الأوسط** (MESC) الذي أقامته الحكومة البريطانية عام ١٩٤١ ، وشاركت فيه الولايات المتحدة بدءاً من العام ١٩٤٢ ، حيث لعب هذا المركز دوراً حيوياً في تأمين احتياجات المنطقة أثناء الحرب .. وبعد الحرب جرت عدة محاولات بصيغ مختلفة لإحياء هذه الفكرة وتطبيقها ، مرة تحت مسمى اقتصادي (**خطة تنمية حوض نهر الأردن عام ١٩٥٣**) ومرة تحت مسمى أمني (**حلف بغداد ١٩٥٥**) ، غير أن هذه المحاولات لم يقدر لها النجاح حيث وقفت مصر – التي كانت تتزعم المد الوطني والقومي العربي حينها – حجر عثرة في طريق نجاح تلك الفكرة (٢٧) . وخلال العقود الثلاثة التالية استبعد العرب نهائياً قبول فكرة الشرق أوسطية من حيث المبدأ ، بسبب سلسلة الحروب العدوانية المتوالية التي شنتها إسرائيل على الأمة العربية .

= فيما بينهم عما يشكل هذا الإقليم ، ففي إحدى الجامعات الإسرائيلية (جامعة تل أبيب) قسم تقرير الميزان العسكري لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية تعريفاً للشرق الأوسط بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال بالإضافة إلى إسرائيل وإيران ، بينما قام مركز موشي ديان بمسح حديث للشرق الأوسط واستثنى ذلك المسح من قائمة دول الشرق الأوسط جميع دول المغرب العربي وأضاف إليها تركيا . وقد اقترح الوفد الإسرائيلي على لجنة الحد من التسليح والأمن الإقليمي المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف في مفوضات الشرق الأوسط ترسيم الشرق الأوسط وفقاً لما يلي :
– نطاق يتسع ليشمل كل الدول التي تمتلك صواريخ طويلة المدى (باليستية) وأسلحة نووية وحيوية وكيماوية .
– تقسم المنطقة إلى ثلاثة أقاليم فرعية (المغرب – المركز – الخليج) طبقاً لما تمتلكه من أسلحة وقوات تقليدية ويتم تنظيم العلاقة بين الثلاثة أقاليم عن طريق اتفاقية شاملة .
– يتعين على الدول الخارجة عن هذا الإقليم احترام الاتفاقيات الإقليمية .
ولأن مفهوم "الشرق الأوسط" يبدو غامضاً وغربي النشأة فقد قدم الباحثون العرب ومنهم د. علي الدين هلال وجميل مطر مفهوماً بديلاً وهو النظام الإقليمي العربي كمفتاح لتحليل التفاعلات بين الدول العربية وبين جيرانها ، وبين النظام العالمي عامة .. راجع في ذلك كله ، عبد المنعم سعيد ، الإقليمية في الشرق الأوسط : نحو مفهوم جديد ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٦١ ، ٦٢ ... وراجع في جذور فكرة السوق الشرق أوسطية وتطورها وأبعادها المختلفة ، بصفة عامة ، علاء عبد الوهاب ، الشرق أوسطية : سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، دار سيناء للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

(٢٧) راجع ، سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٠ ، ١١ وكذلك ، عبد المنعم سعيد ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

وقد عاد المشروع الشرق أوسطى ، فى أوائل التسعينات ، ليفرض نفسه مرة أخرى على المنطقة بعد أن اكتسب قوة دفع جديدة نتيجة انتهاء الباردة والتضاؤل الشديد فى فرص تجسيد المشروع العربى فى أعقاب أزمة الغزو العراقى للكويت ، حيث تجرى فى إطاره عملية السلام القائمة الآن بين بعض الدول العربية وإسرائيل والتى انطلقت من مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ تحت رعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (روسيا لاحقاً) وبمشاركة ٣٥ دولة أوروبية وأسيوية .

ومع أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان تقفان اليوم وراء هذا المشروع ، إلا أن المبادرة التى أعلنت عنها بريطانيا بواسطة وزير خارجيتها السابق (**مالكوم ريفكيند**) فى نوفمبر ١٩٩٦ تحت مسمى (**منظمة الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط**) تندرج فى نفس الإطار ، وتعد المبادرة البريطانية بفورها إحياء لفكرة ونستون تشرشل ، التى عرضها أثناء محادثات إنشاء الأمم المتحدة والتى تقضى بتجزئة الأمن الدولى إلى قطاعات إقليمية ، وجعل كل قطاع تحت سيطرة واحدة من الدول الكبرى مع إعطاء دور ثانوى لبعض القوى الإقليمية المؤثرة ، غير أن تلك الفكرة لم تحظ - حينئذ - بموافقة الرئيس الأمريكى روز فلت (٢٨) .

ويرى البعض أن المشروع الشرق أوسطى يمتلك الكثير من عناصر القوة التى تجعله يتفوق على غيره من المشاريع الأخرى وتزيد من فرص تجسده ، وأهم هذه العناصر هى : امتلاكه الموارد المالية المتاحة لتجسيد أبنيته الاقتصادية حيث أبدت الولايات المتحدة والبنك الدولى وعدد من الدول العربية النفطية الثرية استعدادها للاستثمار فى هذا الإطار ، كما أن أحد الأنصار الرئيسيين لهذا المشروع - أى إسرائيل - تسيطر على أراضى عربية محتلة كأوراق للمساومة ، ويمكن استخدام هذين العنصرين كعاملين للإغراء والردع فى مواجهة دول الجوار العربية القريبة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم الحكومات العربية قد وافقت على المشروع الشرق أوسطى أو قبلت ضمنياً توجهاته وأخيراً فإن كلاً من الأردن وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى - سواء بحكم الواقع أو القانون قد بدأت فى إقامة سوق مشتركة مع إسرائيل (٢٩) .

---

(٢٨) راجع ، ونستون تشرشل ، مذكرات ونستون تشرشل ، تعريب خيرى حماد ، الجزء الثانى ، دار أسامة ، دمشق ، ١٩٦١ ، ص ١٠١٦ .

(٢٩) راجع ، سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

وبالمقابل ، فإن هناك صعوبات كبيرة تواجه هذا المشروع في مقدمتها معاداة الرأي العام العربي لفكرة السوق الشرق أوسطية المشتركة ، والنظر إلى المشروع الشرق أوسطي باعتباره مشروعاً للهيئة الغربية على العالم العربي ، بالإضافة إلى أن حالة الجمود التي تشهدها عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط (منذ نجاح حكومة الليكود في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ١٩٩٦) قد أدت إلى تراجع شديد في فرص تحقق المشروع (٣٠) .

ب- المشروع المتوسطي :

ويعرف هذا المشروع بـ "مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية" ويهدف – من وجهة نظر مؤيدية _ إلى إقامة تعاون إقليمي فعال في إطار مشروع إستراتيجي متكامل الأبعاد يجمع بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط .

وقد حدد إعلان برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) أهداف المشاركة الأوروبية المتوسطية بأنها تشتمل على تنمية التعاون السياسي والاقتصادي والمالي والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتوطيد أركان السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط .

ولتحقيق هذه الأهداف التزمت الدول الموقعة على الإعلان بالتعاون والعمل الجماعي لمحاربة الإرهاب ، وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة علاوة على التزام تلك الدول بمحاربة العنصرين والتحيز العرقي وعدم التسامح .. وبعبارة واحدة يمكن القول أن الشركة الأوروبية المتوسطية ، كاستراتيجية طويلة المدى ، تستهدف إقامة منطقة للاستقرار والأمن وتهيئة الظروف لتنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة وسريعة لدول حوض البحر المتوسط (٣١) .

ورغم الإطار الواسع للمشروع المتوسطي ، فإن الجانب الأمني هو حجز الزاوية فيه ، ويعكس الاهتمام الكبير بهذا الجانب قلق الدول الأوروبية المتوسطية من تفاقم عوامل عدم الاستقرار التي تعاني منها الدول المتوسطية

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١ .

(٣١) راجع في المشروع المتوسطي عموماً وفي الإعلانات الصادرة عن مؤتمر (برشلونة ، ١٩٩٥) و (فالينا ١٩٩٧) ، سامح غالي ، خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ١٦٥-١٦٨ .

الجنوبية التى تعيش حالة من الاضطراب السياسى والتراجع الاقتصادى والنمو السكانى واتساع البطالة بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على دول الاتحاد الأوروبى (٣٢) . وكنتيجة للارتباط العضوى بين الأمن الأوروبى والأمن فى حوض البحر المتوسط ، جاءت الخطوة الأوروبية المتقدمة التى تمثلت فى إعلان فلورنسا (نوفمبر ١٩٩٦) بشأن تشكيل القوات الأوروبية الرباعية للتدخل السريع فى جنوب المتوسط (EUROFOR) والمكونة من قوات تساهم بها كل من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال.

ويمتلك المشروع العديد من المزايا ، إذ تقف وراءه دول الاتحاد الأوروبى - وفى مقدمتها فرنسا - بخبرتها الواسعة بالمنطقة وإمكانياتها ، حيث تنظر هذه الدول إلى حوض البحر المتوسط على أنه مجال نفوذها الاقتصادى والسياسى الحيوى خاصة بعد أن عززت الولايات المتحدة سيطرتها على منقطة الخليج العربى .

وعلاوة على الخبرة والإمكانيات الأوروبية ، فإن الشراكة المتوسطية تحظى بميزة إضافية رئيسية ، إذ أنها لا تجد معارضة نشطة فى العالم العربى ، وربما يرجع ذلك إلى غياب الولايات المتحدة تماما عن هذا المشروع باعتبارها الحليف الرئيسى لإسرائيل وشريكتها الرئيسية فى المشروع أوسطى الذى يستفز المشاعر القومية العربية (٣٣) .

وبالمقابل ، فإن التخوف الناتج عن الإرث المعنوى السلبى السائد فى أوساط الرأى العام فى دول جنوب البحر المتوسط تجاه دول الشمال ، نتيجة للتجربة الاستعمارية ، لازال يمثل عقبة لا يستهان بها فى طريق المشروع المتوسطى ، هذا فضلاً عن التساؤلات التى يثيرها الدور الغامض المنوط بقوة التدخل السريع الأوروبية حيث تخشى دول جنوب المتوسط من قيام الدول

---

(٣٢) راجع ، خالد عبد اللطيف ، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٢٥١ .. وكذا ، إبراهيم حماد ، البعد الأمنى للعلاقات العربية الأوروبية ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .. وراجع فى أهمية البعد الأمنى فى للمشروع المتوسطى بصفة عامة :

- Aliboni , Roberto, Collective Political Cooperation in The Mediterranean , in Aliboni . Roberto. G. Joffe, and Tim Niblock (eds.) Security Challenges in The Mediterranean Region. Frank Cass. London. 1996

(٣٣) راجع ، سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

الأوروبية التي تساهم في هذه القوات بفرض مصالحها وأهدافها بالقوة في أي أزمة أو نزاع في المنطقة في المستقبل (٣٤) .

٢- أثر المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي على الأمن القومي العربي :

أيا كان الإطار الجغرافي الذي سيعمل من خلاله المشروع الشرق أوسطي أو المشروع المتوسطي فإن كلا منهما يهدف – من وجهة نظر مؤيديه – إلى تحقيق فكرة التعاون الإقليمي عن طريق تهيئة المناخ لحل الصراعات القائمة في المنطقة ، وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية ، وذلك للوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التقدم الإنساني (٣٥) .

وفيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، يعتقد أنصار هذين المشروعين أن فكرة التعاون الإقليمي من شأنها أن تمهد الطريق وأن تزيل الكثير من العقبات التي تعترض المفاوضات العربية –الإسرائيلية في أكثر من مسار ، والمعنى الواضح هنا هو الربط الزمني والعضوي بين مسار التفاوض وبين الدخول في مشروعات للتعاون الإقليمي .

إذن فالمشروعات الجديدان المطروحات على المنطقة ، يقومان على أساس فكرة واحدة هي فكرة التعاون الإقليمي ، وتتبناهما قوى كبرى من خارج المنطقة تنتمي إلى تحالف واحد هو التحالف الغربي والفاعلون الإقليميون الرئيسيون الممثلون في المشروع الشرق أوسطي موجودون في المشروع المتوسطي ، باستثناء سوريا ، والفارق الرئيسي بينهما هو غياب الولايات المتحدة الأمريكية وبروز الثقل الأوروبي في المشروع المتوسطي ، كما أن المشروعين يسعيان في النهاية إلى تحقيق أهداف مشتركة .

والسؤال الآن هو :

هل يمكن للعرب أن يكونوا شركاء في أي من هذين المشروعين دون أن يعني ذلك أنهم يتخلون عن مشروعهم القومي العربي بأبعاده السياسية والأمنية .

وبعبارة ثانية : هل يمكن لأي من هذين المشروعين أن يتكامل مع المشروع العربي دون أن ينفيه أو يتصادم معه ؟.

---

(٣٤) راجع ، إبراهيم حماد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
(٣٥) راجع ، عبد المنعم سعيد ، المرجع السابق ، ص٦١

جدير بنا ، قبل محاولة الإجابة على هذا السؤال الجوهرى ، أن نتذكر حقيقتين أساسيتين من شأنهما تفسير هذا "التزاحم" بين المشروعات والرؤى والتصورات التى تحاول إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة العربية وكذا إعادة صياغة علاقتها بالمحيطين الإقليمى والدولى .

الحقيقة الأولى : وتتعلق بالأهمية الاستراتيجية القصوى للمنطقة العربية، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، وبروز مخاطر جديدة تهدد المصالح الدولية المرتبطة بها بعد انهيار توازن القوى الدولى بانتهاء القطبية الثنائية والحرب الباردة ، وكذا انهيار التوازن الإقليمى ، بعد الغزو العراقى للكويت وما تبعه من تدمير العراق وإخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجى بين العرب وإسرائيل .

أما الحقيقة الثانية : فخلاصتها أن المشروعات المطروحة هى نتيجة طبيعية للفراغ الناتج عن عجز دول المنطقة فى تقديم - أو تفعيل - رؤاها الاستراتيجية الخاصة فى الأمن والاقتصاد وغيرها من المجالات الحيوية .

وفى ضوء ذلك ، نرى - من آخرين - أن المشروعات الجديدة التى تستهدف إعادة صياغة المنطقة ، ليست سوى محاولة جديدة لإحياء مشروعات القوى الكبرى فى الهيمنة على مقدرات المنطقة أمنياً وسياسياً وإستراتيجياً ، بدعوى التعاون الإقليمى ، حيث فشلت فى الأربعينات والخمسينات ، لأن المد الوطنى والقومى وظروف الحرب الباردة قد وقفت عقبة فى طريقها ، من جهة، ومن جهة ثانية - وهذا هو الأهم - لأن تلك المشروعات لم تكن وليدة حاجات حقيقية نابعة من رحم المنطقة ذاتها ، ولكنها مفروضة من قبل أطراف بعيدة تحركت بدافع من مصالحها الخاصة . ولن يختلف مصير المشروعات الجديدة عن مصير سابقتها لأنها مثلها تماماً تفتقد إلى دفء بيئتها المباشرة وبالتالى لن تكون مؤهلة للاستمرار والبقاء أياً كانت القوى والإمكانات التى تقف وراءها .

ومن هنا يمكن النظر إلى كل من المشروع الشرق أوسطى والمتوسطى بأنه - فى حقيقة الأمر - ليس سوى ترجمة للتصور الغربى للشرق الأوسط والذى يقوم على افتراض أن المنطقة ما هى إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من التجمعات الثقافية والقومية . وتكمن خطورة هذا التصور فى أن هدفه النهائى يتمثل فى رفض مفهوم القومية العربية وتمزيق وحدة الأمة العربية.

وبعبارة ثانية أكثر وضوحا ، فإن المشروعات الغربية جميعها تنطلق أساساً من ضرورة دمج إسرائيل فى نسيج المنطقة ، وإنهاء النظام العربى بكل ما يعنيه من قيم ومؤسسات وقدرة على المقاومة الذاتية ، والعمل على استغلال حالة الانهزام الذاتى وكذا حالة الضعف والتفكك التى تمر بها الأمة العربية وتوظيف ذلك لصالح خلق منظومة تفاعلات جديدة لا يكون للعرب – كنظام وكهوية – فيها أى دور أو تأثير (٣٦) .

وإذا كان قد قيل فى تسويق مشروعات الأمن الأوروبية الجديدة بأنها تسعى – ضمن ما تسعى – إلى تدعيم الأمن الإقليمى لجميع دول المنطقة ، فإن شواهد الحال تقول بأن الهدف هو – بعد أن فرضت إسرائيل كدولة فى المنطقة واكتسبت شرعية الوجود – تقويض المنظمات الإقليمية القائمة وجعل أمن المنطقة – والعالم – ضمن مسؤولية دول التحالف الغربى وحده ، مع الإبقاء على الأعباء المادية والبشرية على كاهل دول المنطقة وتعبئة مواردها المختلفة لمواجهة القوى الإقليمية التى تتعارض سياساتها مع سياسات دول التحالف الغربى (٣٧) .

وفى ضوء ذلك كله ، لابد وأن تكون إجابتنا على التساؤل الجوهرى – الذى أشرنا إليه سابقاً – بالسلب ، فليست هناك أية إمكانية للتوفيق أو التكامل بين مشروعات الأمن الأوروبية الجديدة وبين النظام القائم لحماية الأمن القومى العربى ممثلاً بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك، فإذا كانت إسرائيل هى مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى – وقد تضاعف خطرها الآن بعد تحالفها الاستراتيجى مع تركيا – فكيف يمكن إقامة نظام أمن إقليمى تدخل فيه إسرائيل وتركيا (من جانب) والعرب من (جانب آخر) ، وكل من هؤلاء ينظر إلى الآخر باعتباره المصدر الرئيسى لتهديد أمنه القومى .

---

(٣٦) راجع ، حسن أبو طالب ، التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط : حدوده وآفاقه ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦م ، ص ٧١ ، ٧٤ .

(٣٧) راجع ، مارجريت تتشر ، سنوات دوانتج ستريت ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية المحدودة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٦٠ .

ثالثاً : نحو نظام فعال لحماية الأمن القومى العربى :

بالرغم من أن كارثة الغزو العراقى للكويت وتداعياتها كانت كافية لإظهار حجم العطب الخطير الكامن فى بنية نظام حماية الأمن القومى العربى ، وبالتالى كان يمكن لتلك الكارثة أن تشكل حافزاً قوياً للقائمين على مؤسسات النظام العربى وأعضائه ودفعهم إلى إعادة بنائه وتكييفه مع المتغيرات الدولية ، إلا أن ذلك لم يحدث ، وظل نظام حماية الأمن القومى العربى جامداً وفاقداً للقدرة على التكليف وهو الأمر الذى مهد السبيل لإحياء مشروعات الأمن الإقليمى التى تتبناها قوى التحالف الغربى والتى تتناقض جملة وتفصيلاً مع أهداف ومصالح الأمة العربية .

وفى ظل الخلافات العربية القائمة (والتى مازالت - فى غالبيتها العظمى - خلافات سياسية تتعلق إما بتصفية حسابات بين النخب السياسية الحاكمة حول أزمة الخليج ، أو بقضايا الحدود ، أو تعكس الشكوك المتبادلة وعدم الثقة والتدخل فى الشئون الداخلية) لسنا بحاجة إلى التأكيد على أن الفرصة متاحة الآن - أكثر من أى وقت مضى - أمام الدول الكبرى لإعادة رسم خريطة المنطقة ، وإذا تم لها ذلك ، فسيتم حتماً على حساب الأمن القومى العربى والمصالح العليا للأمة العربية .

ومن هنا تصبح محاولة البحث عن **رؤية إستراتيجية جديدة للأمن القومى العربى ، وكذا البحث عن آلية لتحقيقها** ، ضرورة قومية تفرضها كافة المخاطر والتحديات الراهنة والمستقبلية التى تواجهها الأمة العربية .

١- نحو رؤية جديدة للأمن القومى العربى :

يبدو فى تقديرنا أن الأمن القومى العربى سيظل أمنية بعيدة المنال ، إلى أن يؤمن العرب حقيقة بوحدة مصيرهم ويتصرفوا على هذا الأساس ، فالأمن القومى العربى مرتبط - قبل كل شئ - بالمقومات والإمكانيات الذاتية للأمة العربية وبالإرادة الصادقة على استغلال تلك المقومات والإمكانيات من أجل حماية الوجود العربى المشترك . كما أن تحقيق الأمن القومى العربى - من المنظور الإستراتيجى - يتوقف على إدراك العرب أن إمكانية استمرار وجودهم، على المدى الطويل ، مرتبط بقدرتهم على **تحديد رؤية إستراتيجية قومية واضحة** تكون بمثابة "البوصلة" الهادية للجميع ، بحيث تحدد لهم طبيعة

الأرض التي يقفون عليها والانتماء الذي يعبرون عنه والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها . وفي اعتقادنا أن إقامة أسس بناء حضاري جديد – وفقاً لتلك الرؤية – سيكون ممكناً فقط في قلب الوطن العربي وحول الأنهار الكبرى : النيل ودجلة والفرات ، وهذا يعني أن على الدول العربية البترولية الصحراوية أن تساهم – من الآن – في إقامة ذلك البناء الحضاري بما تملكه من إمكانيات ، وعليها أن تدرك ، بيقين قاطع ، أن حماية منجزاتها ومكتسباتها بل وبقائها على الأمد الطويل – وبعد انتهاء حقبة النفط – مشكوك فيه ، لأن الصحراء ستعود صحراء ولن تتوفر فيها أي إمكانية للحياة التي يصنعها النفط اليوم ، وملاذها الوحيد ، وملاذ العرب جميعاً ، أن يسارعوا بأقصى قدر من الجدية ، وعبر تدرج ديمقراطي وسلمي ، إلى إرساء قاعدة البناء الحضاري المركزي على ضفاف الأنهار الكبرى حيث العمق المكاني والسكاني والحضاري ، وذلك وحدة، من – وجهة نظرنا – يشكل القاعدة الأساسية للأمن بل وللوجود العربي على المدى البعيد.

ولعل إدراك هذه الحقيقة ، منذ وقت مبكر ، هو الذي دفع بالدول الاستعمارية إلى أن تفصل بحدود صناعية بين المراكز الحضارية العربية حول الأنهار الكبرى في مصر والسودان والعراق والشام (بما تمثله من ثقل سكاني وثقافي) وبين مصادر الثروة العربية المتمثلة أساساً بالنفط ، وذلك لتحول دون إقامة بناء عربي قوي موحد في المستقبل ، يقوم على أساس التكامل بين المراكز الحضارية والسكانية من جهة وبين مصادر الثروة من جهة أخرى .ولا زالت هذه النظرية الاستعمارية تؤدي دورها بنجاح في تقسيم البلاد العربية وتخلف شعوبها .

وفي هذا السياق أيضاً ، تقوم الدول الأوروبية الآن بدعم محاولات التقسيم لأهم دولتين عربيتين تمتلكان مقومات البناء الحضاري المتكامل (مساحة الأرض – المياه – حجم السكان) من الناحية الإستراتيجية ، ونعني بذلك المحاولات القائمة لتقسيم كل من العراق والسودان . ومما يدفع إلى الحيرة والاستغراب هو أن بقية الدول العربية تنظر إلى هذا الأمر بقدر من الاستخفاف وعدم المسؤولية ، غير مدركة أن مصير الوجود العربي مرتبط ببقاء كل من العراق والسودان – ومعهما مصر وسوريا – محتفظة بوحدتها الإقليمية باعتبار

أن هذه الدول الأربع ، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية – بما تمثله من قوة روحية ومادية – هى قاعدة البناء الحضارى العربى فى المستقبل .

٢- الشروط الأساسية لتحقيق إستراتيجية الأمن القومى العربى :

إن رؤيتنا الطموحة للأمن القومى العربى – كما عبرنا عنها فى الفقرة السابقة – ليست من نسج الخيال ولا هو من المحال أن نصل إلى تحقيقها فى مدى زمنى معقول نقدر أنه لن يتجاوز خمسين عاما ، على أن تحقيق هذا الأمن يتطلب الإرادة والعمل .

ومن هنا يجئ اعتقادنا بضرورة توفر ثلاثة شروط رئيسية ، نرى لزومها لتحقيق أية استراتيجية للأمن القومى العربى ، وتلك الشروط هى : تصالح العرب مع أنفسهم ، وتصالحهم مع العالم ، وامتلاكهم لخطة عمل مرحلية توصلهم إلى تحقيق الاستراتيجية المثلى للأمن القومى .

أ- تصالح العرب مع أنفسهم :

لا يمكن لأية أمة أن تحول رؤاها وآمالها فى الأمن والتقدم إلى واقع معاش ، دون أن تمتلك الإمكانية والإرادة على تحقيق ذلك . ولسنا بحاجة إلى تأكيد امتلاك الأمة العربية إلى الإمكانيات اللازمة لتصنع لنفسها حياة كريمة مستقلة مستظلة بالأمن والطمأنينة . أما الشئ الذى تفتقر إليه بشدة – وقد كان الافتقار إليه دائما هو سبب كل نكباتها السابقة – فهو الإرادة الجماعية الصادقة اللازمة لحماية وجودها وقيمها من ناحية ، ولصنع مستقبل أفضل لأجيالها القادمة ، من ناحية أخرى .

وإذا كنا قد تعلمنا من التاريخ ، أن الأمم العريقة تعود دائما فى لحظة الأزمة إلى احتضان مقومات أصالتها وعراقتها واستنفار قدراتها ، ففى ظننا أنه ليست هناك أزمة أعمق وأخطر من الأزمة التى تمر بها الأمة العربية اليوم ، بعد أن بلغ بها التمزق مداه وتكالبت عليها عوامل الصراع والضياع وصارت تهددها فى صميم وجودها .

وقد سبقت الإشارة إلى أن أى نظام فعال لحماية الأمن القومى ، يرتبط ارتباطاً عضوياً بتكامل قدرات الأمة ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والمعنوية ، وعلى ذلك ، فلا يمكن للأمة العربية فى ظل هذا الهدر للإمكانيات ، والتجزئة فى الإردات ، أن تحقق شروط إقامة نظام فعال لحماية

أمنها القومي . ومن هنا يجئ قولنا أن **تصالح العرب مع أنفسهم هو الشرط الضروري الأول لتحقيق أية رؤية ، في أي مجال ، على المستوى القومي .**

وتقتضي المصالحة مع النفس – من واقع الخبرة التاريخية – عدم الكذب على النفس ، وعدم الاعتماد على صيغ عاطفية بلاغية زائفة كوسيلة للخروج من هذا المأزق التاريخي الذي وضعت الأمة العربية فيه لأنها افتقدت – في هذه المرحلة الحرجة من مراحل تطورها – إلى القيادات السياسية التي تمتلك الوعي والإحساس بخطورة مسئوليتها التاريخية عن مصير أمة كانت لحقبة طويلة من التاريخ تقود الحاضرة الإنسانية على الأرض .

كما أن المصالحة مع النفس تقتضي عدم القفز **على الواقع الموضوعي** ، فما أكثر الحلول التي قدمها الأكاديميون والسياسيون العرب لمشكلة أمن الأمة العربية وكان قفزها على الواقع سبباً كافياً لأن تظل حبيسة أطرها النظرية .. ويمكن القول بصفة عامة أن تلك الحلول تصدر عن موقفين كلاهما يمثل قفزاً على الواقع الموضوعي :

أولاً : ينطلق من نظرة قطرية ضيقة فيركز على أمن كل قطر عربي في إطار حدوده السياسية الحالية ، وفي إطار التزاماته السياسية القائمة .

والثاني : ينطلق من موقف قومي فيركز على مفهوم الأمن العربي الشامل متجاهلاً وجود الأقطار العربية في وضعها الراهن بما فيها من حكومات مختلفة ذات سياسات ونظم حكم وأولويات متباينة تطرح آثارها – بالتأكيد – على الأمن العربي .

ونرى – مع آخرين – أن الموقف العلمي والعملي والذي ينطلق من رؤية موضوعية للواقع العربي تحدده حقيقتان رئيسيتان :

١- أن هناك حكومات عربية مختلفة الاتجاه ، والنظام السياسي ، والنظرة الاجتماعية ، وأنها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة . وأن هناك قوى وجماعات ومصالح وطبقات ارتبطت بهذا الاتجاه .

٢- أن الأقطار العربية تجمع بينها الكثير من الروابط سواء ذات الطابع السلبي (أي مواجهة تحديات خارجية) أو ذات الطابع الإيجابي (أي في مواجهة ضرورات التطور والتنمية) . وأنه لا يمكن تصور أمن أي قطر عربي – مهما كان كبيراً أو غنياً – بمعزل عن أمن الأقطار العربية الأخرى.

ومن هاتين الحقيقتين المحددتين للواقع العربى تبرز ضرورة التمييز تحليلياً بين الأمن الوطنى لكل قطر من الأقطار العربية - كأمر واقع - والأمن القومى العربى الشامل كهدف له متطلباته .. هناك إذن مفهوم وطنى للأمن يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة ، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية ، وهناك أيضا فى الوقت نفسه مفهوم قومى للأمن تدخل فى اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التى تقوم بها (٣٨) .

وفى ضوء هذا الإدراك ، فإن الأمن الوطنى والأمن القومى للبلاد العربية يكمل كل منهما الآخر ، وتحقيقهما معاً يتطلب - قبل كل شئ - **التفكير فى صيغة للتعايش السلمى بين النظم السياسية العربية**. ويعد هذا الأمر جوهرياً إذا تكشف عض الدراسات أن الطاقات والموارد العربية قد أهدرت واستنزفت بسبب الصراع حول النظم السياسية ، وكانت النظم السياسية بدورها مصدراً للنزاع - وأحياناً الاقتتال - بين العرب وبعضهم . ومن هنا يصح القول أنه إذا كان العرب قد تعاهدوا - فى ميثاق ضمانهم الجماعى -على أن يقفوا صفاً واحداً ضد أعدائهم الخارجيين ولم يفعلوا ، فليس أقل من يتعاهدوا حول عدم المساس ببعضهم البعض ، وبمعنى محدد :**أن يتعهدوا بعدم المساس بالنظم السياسية لبعضهم البعض**(٣٩) .

وأخيراً ، فإن المصالحة مع النفس تقتضى الوعى الكامل بالذات والثقة بها ، ولا تستطيع الأمة العربية أن تتصالح مع نفسها دون أن تعى تماما ذاتها ودورها وتثق تماماً بقدرتها على الحفاظ على تلك الذات وأداء ذلك الدور . وهى لا تستطيع أن تمتلك هذا أو ذاك دون أن تتماسك قومياً وروحياً . واقصر الطرق للتماسك القومى هو التعاون والتكامل الاقتصادى . ومن هنا تصبح إقامة السوق العربية المشتركة - التى طال انتظارها -مطلباً ضرورياً لتحقيق المصالحة مع النفس وصولاً إلى تحقيق الأمن القومى العربى.

---

(٣٨) راجع ، جميل مطر ، وعلى الدين هلال ، النظام الإقليمى العربى ، دراسة المستقبل العربى ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠٧ .

(٣٩) راجع ، أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية - العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ٢٢٠ .

ب- المصالحة مع العالم :

من الطبيعي أن يوجد صراع دائم بين الأمن القومي العربي وكل مصلحة دولية ترتبط بالمنظمة ولا تنبع من إرادتها ، وهذا ما يعبر عنه في الفقه الدولي من أن كل تأمين لعناصر أمن دولة معينة لابد أن يعني – بالضرورة – انتقاصاً أو تقليصاً لعناصر أمن دولة أخرى (٤٠) .

وإذا كان قدر الأمة العربية ، بحكم موقعها الاستراتيجي ومصادر ثرواتها الضخمة وتخلف مجتمعاتها ، أن تكون محلاً للأطماع الاستعمارية بأشكالها التقليدية والحديثة ، فليس أقل لهذه الأمة من أن تحاول المحافظة على الحد الأدنى من مصالحها العليا في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها .

ومع التسليم بأن أية محاولة من هذه القبيل ستتصادم – بالضرورة – مع مصالح بعض القوى الدولية والإقليمية ، خصوصاً وأن تلك القوى تسعى إلى تعزيز وتأكيد ما حصلت عليه من مكاسب ، إلا أن التقاء الإرادة العربية وتوحدها حول **هدف المحافظة على الحد الأدنى من مصالحها القومية العليا** ، كهدف مرحلي ، سيجعل من الممكن الوصول إلى حلول وسط مع القوى الأجنبية .

ونعتقد أن الاعتراف المتبادل بالحقوق والمصالح المشروعة للأمم المختلفة – كما أقرتها المواثيق والقرارات الدولية – سيكون إطاراً مناسباً يحظى بالقبول – أو على الأقل بعدم الرفض الصريح – من جميع القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في المنطقة العربية .

ومن هنا ، فإن الشرط المسبق للقبول بفكرة التعاون بين الأطراف الدولية، في الإطار الثنائي أو الإقليمي أو الدولي ، هو الاعتراف – قولاً وممارسة – بالحقوق والمصالح الأساسية لأطراف هذا التعاون . وبدون هذا الشرط يصبح "التعاون" ستاراً زائفاً لعلاقة الهيمنة أو التبعية من طرف على طرف . وعلى الأمة العربية إن كانت تتطلع حقاً وصدقاً لحياة كريمة ، أن تقول للآخرين بوضوح : أن هناك حداً فاصلاً في حياة الأمم بين الكرامة والاستبعاد، وأن عدم اعتراف الآخرين بالحد الأدنى من حقوقها الأساسية هو أمر لا يمكن

---

(٤٠) راجع ، حامد ربيع ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

قبوله ، ففى حياة الأمم - كما فى حياة الأفراد - هناك حد تتساوى عنده الحياة بالموت ولا توجد أمة تحترم نفسها تتنازل - قبل أن تستنفد كافة الوسائل - عن حقوقها المشروعة فى الحياة الحرة الكريمة .

وفى هذا الإطار ، فإن المصالحة التى نرى أنها ستحل التناقض بين المصالح المشروعة للأمة العربية ، والمصالح المشروعة لبقية دول العالم يجب أن تقوم على أساس عدد من المبادئ التى يتوجب على الجميع احترامها قولاً وعملاً ، وتلك المبادئ هى :

- الإيمان بأن الحاجة إلى الإحساس بالهوية وبالكرامة وبالرغبة فى تأكيد الذات ، والأمن الاقتصادى والسياسى هى حاجات موضوعية دائمة لكل الشعوب ، وتشكل فى مجموعها جوهر الأمن الجماعى الدولى ، وغيابها أو الحرمان منها يؤديان إلى أعنف المنازعات (٤١) .
- الإيمان بأن السلام الدولى لا يعنى فقط اختفاء المنازعات المسلحة ، بل يعنى - فى المقام الأول - قناعة جميع الدول فى بناء ذلك السلام على أساس من العدالة والمساواة أمام القانون ، وكذا القبول المبدئى بحق الآخرين فى الإنعتاق والتحرر وحقهم فى الاختلاف الحضارى والدينى والسياسى والاقتصادى (٤٢) .

---

(٤١) راجع فى أهمية هذه العوامل كسبب للمنازعات بين الدول وبين القوميات ، فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ... ، ترجمة حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ ، ص ١٣٥ - ١٤٩ وأيضاً ، ص ٢٣٤ - ٢٤١ .

(٤٢) ويأتى التمسك بالحق فى الاختلاف الحضارى والدينى ، باعتباره أحد الأسس التى ترتكز عليها الرؤية العربية للأمن الجماعى الشامل ، كرد على الهجمة الغربية الأخيرة التى تحاول فرض الحضارة الأوروبية على بقية الحضارات من جهة ، وإلى اختلاق صراع مع الحضارات الأخرى ، ومن ذلك محاولتها أن تخلق من المسلمين وحضارتهم عدواً جديداً للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة فى إطار ما يطلق عليه البعض : صراع الحضارات (Clash of Civilization) .. راجع على سبيل المثال :

- Huitington . Samuel .. The Clash of Civilizations . Foreign Affairs, Summer, 1993 .

حيث يقول بالنص : ".. إن الصراع على امتداد خطوط الصدع بين الحضارات الغربية والإسلام قد بدأت من ١٣٠٠ سنة .. وعلى مر القرون لم يهدأ أبداً الاحتكاك المسلح بين الغرب والإسلام ... وقد حدثت عدة حروب بين العرب وإسرائيل وكان ذلك من صنع الغرب ... وهذا الاحتكاك بين الإسلام والغرب اصبح ينظر إليه على أنه صراع حضارات ... والمواجهة القادمة للغرب سوف تأتى من العالم الإسلامى ..."، وانظر أيضا، الإشارة (المغلفة) إلى هذا المعنى: ==

- الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والأخلاق المستقرين في ضمير المجتمع الإنساني .
- الالتزام بالعمل التضامني في إطار الأمم المتحدة بجعل المنطقة العربية منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، والقبول – في سبيل تحقيق ذلك – بإخضاع جميع الأنشطة النووية للتفتيش الدولي، بشرط قبول جميع دول المنطقة بالمبدأ ذاته (٤٣) .

حـ- تحويل الأقوال إلى أعمال :

سبقت الإشارة إلى أن رؤيتنا الإستراتيجية للأمن القومي العربي ، ليست من نسج الخيال ، كما أنه ليس من المحال على أمة – بحجم الأمة العربية وإمكانياتها وحضارتها – أن تحققها في مدى زمني معقول. يتطلب تحقيق تلك الرؤية أكثر من الإيمان العميق بها ، ووجود إرادة سياسية عربية موحدة تجمع على تبني استراتيجية منظورة للأمن القومي العربي ، تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي :

== ريتشارد نيكسون ، ما بعد السلام ، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة ، دار الهلال ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٥ ، وكذلك ، فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .. وكذا ، مارجريت تاتشر ، سنوات داوننج ستريت ، المرجع السابق ، ص ٩٥٠ .
وواقع الأمر ، فإن دوافع خطاب الخوف من الإسلام – في الفكر والإعلام الغربي – تجد أساسها في الرغبات الدفينة التي لا يريد الخطاب الغربي التعبير عنها صراحة ، والتي تنبع من حاجات أشبهت بالحاجات البيولوجية بالنسبة للاشعور الفردي ، مثل الحاجة إلى البترول والرغبة في استمرار الهيمنة عليه ، والحاجة إلى المهاجرين المتناقضة مع الرغبة في التخلص منهم تحت ضغط هواجس اقتصادية وعنصرية والحاجة إلى بقاء العالم العربي والإسلامي قائماً ك "آخر" لابد منه والرغبة في أن يظل مشتتاً متخلفاً تابعاً .. وهكذا يصبح "الإسلام" وعاء لكل ما لا يرغب في الغرب ولكل ما يخاف منه ، وبالتالي فالإسلام "آخر" يعني في الوقت نفسه "العرب" بوصفهم مصدر تهديد محتمل لتزود الغرب بالنفط ، ويضم "المهاجرين" بوصفهم مصدر تهديد محتمل على مستوى التركيب السكاني لأوروبا، كما يضم "الإرهاب" بوصفه يهدد الغرب ومصالحه في العالم العربي الإسلامي ...إلخ ، راجع في ذلك، محمد عابد الجابري ، مسألة الهوية : العروبة والإسلام ... والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص١٨٢ و ١٨٧ .

(٤٣) وعلى هذا الأساس ، قبلت الدول العربية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر يوم ١١/نوفمبر / ١٩٩٦ ، والداعي إلى **إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط**، وقد وافقت الدول العربية على القرار ضمن ١١٨ دولة أخرى ، وعارضته كل من إسرائيل والهند ، كما دعت مصر مراراً وتكراراً إلى إقامة مثل هذه المنطقة .

١ - تفعيل دور الجامعة العربية الذى أضحى ضرورة ملحة أكثر من أى فترة مضت ، وتقنين مؤتمرات القمة العربية ، وانتظام لقاء القادة العرب ، وتمكين الأمانة العامة للجامعة من مهامها ، وإعطائها دوراً أساسياً يجعلها قادرة على تنسيق الجهود ، ومتابعة تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات ، والمواثيق، والقرارات المتخذة فى مختلف هياكل الجامعة ، ومؤسساتها ومجالسها ، ومراجعة ما يتوجب مراجعته ، وتنشيط دور المنظمات العربية الأهلية ، والبرلمانات العربية ، وإنشاء علاقة قوية بينها وبين الجامعة العربية .

٢- تنمية الوعى الأمنى الفكرى والثقافى والاجتماعى من خلال :

- تعميق الحوار العربى - العربى ، وإبراز نقاط الالتقاء والقواسم المشتركة وتعزيز روح الأخوة والتفاهم والتسامح ، واحتواء نقاط الخلاف ، والتعامل معها على أساس من الإيمان بشرعية الاختلاف .

- الحد من الثقافة الإستلابية والاستهلاكية ، وحماية الأقطار العربية ، وبصفة خاصة أقطار الخليج العربية ، والقرن الأفريقى والمغرب العربى من التشوهات اللغوية والثقافية ، ومعالجة الظواهر والمتغيرات التى تهدد الأمن الاجتماعى كالعمالة الآسيوية الوافدة ، وهجرة العقول العربية إلى الخارج، وظاهرة العنف والعنف المضاد ، ...

٣- التشديد على قيام تكامل الاقتصاديات العربية لتحقيق تنمية الاقتصاد العربى فى مختلف مجالاته الزراعية، والصناعية ، والتجارية ، بكل ما يتطلبه ذلك من تقوية لجهازه الإنتاجى والثقافى ، ومعالجة الانكشاف الغذائى ، وتوظيف فوائض الأموال العربية فى تأهيل وتشغيل القوى البشرية ، واستثمار الأرض والمياه لتحقيق الاستقلال الأخضر ، والأمن الغذائى ، وتنشيط عمل السوق العربية المشتركة .

٤- العمل على تحقيق أمن دفاعى عربى يحمى السيادة القومية والقطرية ، والحقوق العربية المشروعة ، ويتأكد ذلك من خلال :

- قيام مؤسسة دفاعية عربية وتنشيط مجلس الدفاع المشترك .

- تنسيق الجهود وتضافرها لإنشاء وتطوير صناعات عسكرية إستراتيجية متقدمة ، والعمل على رفع الحظر التقنى المفروض على أمتنا .

– الالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك ، والحد من التدخل الأجنبي ، وأشكال الوصاية والهيمنة الخارجية، وتحقيق توازن إستراتيجي يضع في الاعتبار حيازة إسرائيل للسلاح النووي ، ووجودها خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي ، وعدم وضع مفاعلاتها النووية تحت الإشراف والرقابة الدولية .

٥- العمل على بناء الدولة – الأمة ، وتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة ، وقيام مؤسسات المجتمع المدني ، وممارسة الديمقراطية على أساس من التعددية السياسية ، والحزبية ، بانتماء شعبي جماهيري يضبط توازنات القوى ، وصراعاتها ، ويستوعب مختلف الفئات والتيارات ، والمطالب الجديدة داخل النظام السياسي ، وتكريس احترام الرأي ، والرأي الآخر ، والتداول السلمي للسلطة ، وتعميق الوحدة الوطنية ، وحماية حقوق الجماعات اللغوية والدينية، وحقوق الإنسان بصفة عامة .

٦- الاتفاق مع دول الجوار التي تربطنا بها روابط الأخوة ، والتاريخ المشترك، على إستراتيجيات متطورة للتعاون ، تعمل على حل المشاكل المختلف عليها، وتثبيت الحقوق في المياه والجزر ، وتحد من فرص الاختراق الخارجي للأمن المشترك ، وتعزز سيادة البلدان على أراضيها ومياهها ، وحماية أمن وسلامة الملاحة في الخليج والبحر الأحمر ، فالموقع الإستراتيجي لا يتحصن بمعزل عن تحقيق المصالح المشتركة بين الدول العربية دول الجوار الإقليمي (٤٤) .

وبعبارة واحدة ، تستطيع الأمة العربية تحقيق إستراتيجيتها في الأمن القومي ، إذا هي امتلكت الإرادة على تحويل هذه الأقوال إلى أعمال .

---

(٤٤) راجع ، أحمد محمد الأصبحي ، أوراق في المشروع العربي ، دار المسيرة عمان ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٢ - ١٥٥

خلاصـــــــة

لكى يخرج نظام الأمن القومى العربى من مأزق الفشل ، وحتى لا يواجه بمأزق التصادم مع مفهوم الدول الأخرى لأمنها القومـــى ، علـــى المســتويين الإقليمى والدولى ، لابد للأمة العربية أن تنجز – فى مدى زمنـــى معقـول – المهام الآتية :

- أن تتبنى رؤية إستراتيجية جديدة للأمن القومى العربى تعتمـــد – جملـــة وتفصيلا – على القدرات الذاتية العربية مجتمعة ، وأن تسعى إلى إقامـــة صرح حضارى مركزى فى قلب الوطن العربى وعلى ضفاف الأنـــهار الكبرى ، حيث العمق الجغرافى والحضارى والسكانى ، باعتبار أن إقامة هذا الصرح أمر حيوى للحفاظ على الوجود والأمن العربى على المـــدى البعيد .
- أن تتصالح الأمة العربية مع نفسها ، وأن تقبل التصالح والتعـــاون مـــع العالم – على جميع المستويات فى كافة المجالات – فى إطار الاعـتراف المتبادل بالحقوق الأساسية المشروعة المقررة لكافة الأمم الحرة وذلـــك وفقا للصياغة الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

ويجب أن يستقر فى وعى الأمة العربية ، أن مطلـــب الحيـــاة الكريمـــة الآمنة ، هو مطلب صعب المنال وأن دونه عقبات وتضحيات وصراع مريـــر ، فالحياة البشرية منافسة عامة ، بين الأفراد ثم بين الجماعات والـــدول ، وفـــى خضم هذه المنافسة تتم عملية الانتخاب والاختيار لمن يسود ، وعلى ذلك فـــلا يمكن لأى فرد أو أمة أن يحافظ على وجوده وحقوقه دون أن يكـــون مســتعداً للصراع من أجلها مع الآخرين وأن يمتلك الإرادة لأن يمضى فى هذا الصـــراع إلى نهاية الشوط .

وأخيراً ، يجب أن يستقر فى الوعى الجماعى العربى ، ما أكده التـــاريخ دائماً من أنه حين تسقط أمة أو حضارة لا يكون سقوطها من خـــلال أى قيـــد داخلى أو خارجى على حياتها المشتركة ، وإنما يكون من خلال فشل قيادتـــها السياسية والفكرية فى مواجهة تحديات التغيير .

قائمة المراجع

١- **المراجع العربية :**

- **إبراهيم حماد** ، البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧ .
- **أحمد محمد الأصبحي** ، أوراق في المشروع العربي ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩٦ .
- **أمين هويدي** ، أزمة الأمن القومي العربي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- **بطرس بطرس غالي** ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- **بنيامين نتنياهو** ، مكان تحت الشمس ، الطبعة الثانية ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٦ .
- **حامد ربيع** ، نظرية الأمن القومي العربي ، دار الموقف العربي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٩٥.
- **حسن أبو طالب** ، التعاون الإقليمي في الشق الأوسط ؛ حدوده وآفاقه ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦ .
- **خالد عبد اللطيف** ، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦ .
- **سامح غالي** ، خطورة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، السياسة الدولة ، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧ .
- **سعد الدين إبراهيم** ، الرؤى المستقبلية للشرق العربي ، كراسات إستراتيجية ، العدد ٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- **طلعت أحمد مسلم** ، التعاون العسكري العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠.
- **عائشة راتب** ، التنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، لقاهرة ، ١٩٧٨ .
- **عبد العزيز حسين** ، الأمن القومي العربي؛ رؤية مستقبلية ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- **عبد الله مرسى العقالى** ، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، القاهرة ، ١٩٩٦م .
- **عبد المنعم سعيد** ، الإقليمية فى الشرق الأوسط ؛ نحو مفـــهوم جديـد ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥ .
- **عبد المنعم المشاط** ، وآخرون ، الأمن القومى العربى : أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣ .
- **علاء عبد الوهاب** ، الشرق أوسطية : سيناريو الهيمنة الإســرائيلية ، دار سيناء للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- **عدلى حسن سعيد** ، الأمن القومى العربى وإستراتيجية تحقيقــه ، الهيئــة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٧ .
- **عطا محمد صالح زهرة** ، فى الأمن القومى العربى ، منشورات جامعــة قار يونس ، بنغازى ، ١٩٩١ .
- **عطية حسين أفندى** ، تقويم دور الجامعة العربية كمنظمة إقليميـــة فــى إدارة الأزمات السياسية فى النظام الإقليمى العربى ، بحث غير منشــور مقدم إلى مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصـــاد والعلــوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
- **على الدين هلال** ، تحديدات الأمن العربى فى العقد القادم ، منتدى الفكرى العربى ، عمان ، ١٩٨٦.
- ——— ، (منسق ومحرر) ، العرب والعالم ، مركز دراسات الوحــدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨.
- **مارجريت تاتشر** ، سنوات دواننج ستريت ، الشركة السعودية للأبحـــاث والتسويق البريطانية المحدودة، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- **مفيد شهاب** ، المنظمات الدوليــة ، دار النهضـــة العربيــة ، القــاهرة ، ١٩٨٤.
- **محمد طلعت الغنيمى** ، الأحكام العامة فى قانون الأمم ؛ التنظيم الدولــى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .
- **محمد عابد الجابرى** ، مسألة الهوية : العروبة والإســلام .. والغــرب ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٥ .

- **ونستون تشرشل** ، مذكرات ونستون تشرشل ، تعريب خيري حماد ، الجزء الثاني ، دار أسامة ، دمشق ، ١٩٦١ .
- **ياسين الشيباني** ، مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول ؛ مطبعة حمدي سلامة ، القاهرة ١٩٩٧ .

٢- المراجع الأجنبية :

- **Aliboni, Roberto,** Collective Political Cooperation in The Mediterranean, in Aliboni. Robeto, G. Joffe, and Tim Niblock (eds.) Security Challenges in The Mediterranean Region, Frank Cass. London. 1996
- **Huitington, Samuel** .. The Clash of Civilizations, Foreign Affairs, Summer, 1993.
- **J. Keller & Donald Rothchild** (Eds), Africa in The New International Order, Rethinking State Sovereignty and Regional Security, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Loondon. 1996 .
- **Mahmood Sariolghalam.** The Future of The Middle East : The Impact of The Northern Tire, and Mustaafa Kibaroglu. Impact of the Northern Tier Middle East. Security Dialogue, Vol. 27 , No. 3, September, 1996 .
- **Ttager and Kronenbory** (eds.) . National Security and American Society : Theory. Process and Policy, Kansas, The University Press of Kansas for the National Security Education Program , 1973.
- **Wright, Quincy,** Problems of Stability and Progress in International Relations, University of California Press, 1954 .